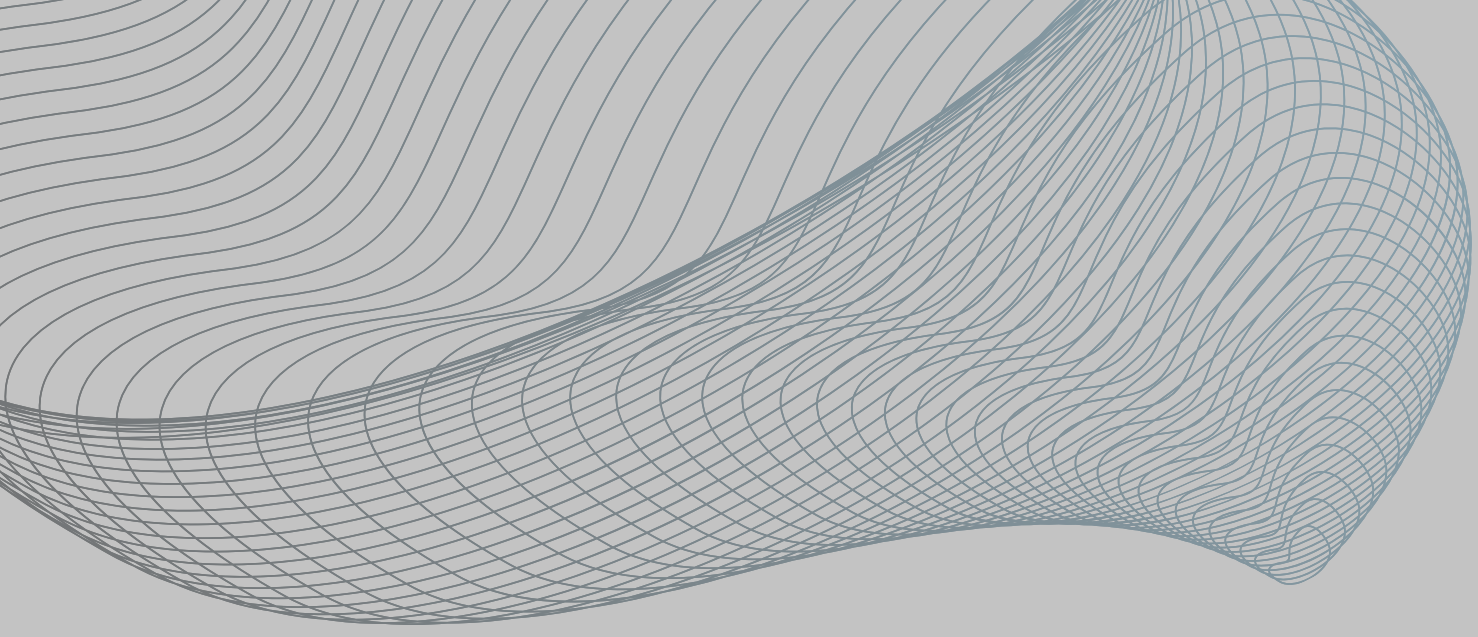


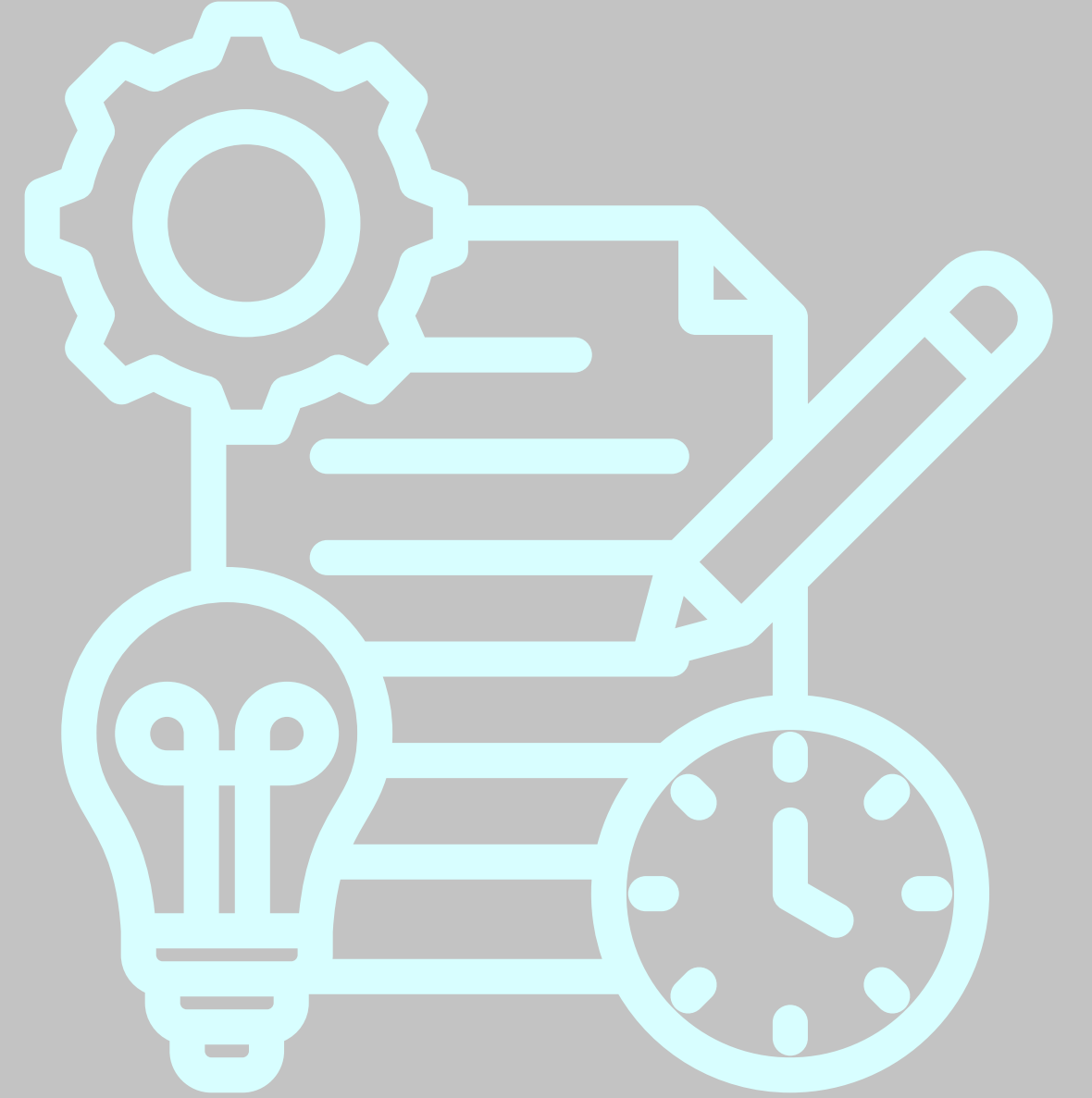
مهمة عمل الأسبوع "٣"

اختيار رسالة دكتوراه في مجال تخصصك، تحليل المنهجية
والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وتقييم
مناسبتها للأهداف البحثية

مقرر دراسات نقدية - ٣
إعداد طالب دكتوراه أنور محمد قسم الله
إشراف د. محمد الخولي



تحليل المنهجية والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة



1- المنهجية المستخدمة :

• **المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل دور وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية. هذا المنهج يعتمد على دراسة البيانات المتاحة، القوانين، والتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الإدارة. الهدف من هذه المنهجية هو تقديم وصف دقيق للمشكلة وفهم مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على تحسين كفاءة القرارات الإدارية.

1- المنهجية المستخدمة :

• **جمع البيانات :** تم جمع البيانات من خلال تحليل نصوص القوانين والتشريعات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة، بالإضافة إلى استخدام الأدبيات السابقة والمراجع التي تناولت تأثير الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية. اعتمدت الباحثة على تحليل نوعي لمجموعة كبيرة من الدراسات والأبحاث السابقة التي قدمت رؤى حول كيفية استخدام التكنولوجيا في صنع القرارات الإدارية.

1- المنهجية المستخدمة :

- **تحليل النصوص القانونية:** تم التركيز على النصوص القانونية والتشريعات في المملكة الأردنية وغيرها من الدول ذات العلاقة، والتي تتناول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة. كان الهدف من هذا التحليل هو تحديد مدى ملائمة البيئة القانونية لتنفيذ تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين القرارات الإدارية.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- غياب الأساليب الإحصائية الكمية: الدراسة لم تعتمد على الأساليب الإحصائية التقليدية مثل الاختبارات الكمية أو التحليل الإحصائي الكمي. نظرًا للطبيعة النوعية للدراسة (تحليل نصوص قانونية ودراسات سابقة)، لم يكن هناك حاجة لاستخدام الأساليب الإحصائية المعتادة مثل اختبار "ت" أو تحليل التباين أو معامل الارتباط.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

• **التحليل الكيفي:** ركزت الباحثة على التحليل الكيفي للتشريعات والقوانين المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة. هذا التحليل اعتمد على مقارنة نصوص القوانين في عدة دول والتعمق في دراسة الأطر القانونية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي. تم تحليل هذه النصوص بهدف تقييم مدى جاهزية التشريعات لاستيعاب هذا التحول التكنولوجي وتطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار الإداري.

3. تقييم مدى مناسبة المنهجية والأساليب للأهداف البحثية:

- ملائمة المنهج الوصفي التحليلي للأهداف: كان اختيار المنهج الوصفي التحليلي مناسبًا تمامًا لأهداف الدراسة، حيث أن الباحثة كانت تسعى إلى تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على القرارات الإدارية، ولم يكن هدفها إجراء تجربة أو دراسة تعتمد على بيانات كمية. منهجية التحليل الوصفي للقوانين والتشريعات هي الأداة الأمثل لفهم كيفية تطبيق الأنظمة القانونية المختلفة لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

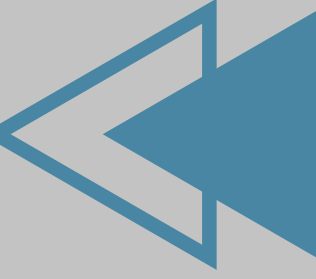
3. تقييم مدى مناسبة المنهجية والأساليب للأهداف البحثية:

- غياب التحليل الإحصائي الكمي: رغم أن التحليل الإحصائي الكمي يمكن أن يضيف قيمة في بعض أنواع الدراسات، إلا أن غيابه في هذه الدراسة مبرر بطبيعة البحث. موضوع الدراسة يتعلق بتحليل نصوص قانونية وفهم تأثير الذكاء الاصطناعي على الإدارة من خلال التشريعات، وهو مجال يتطلب التحليل الكيفي بدلاً من التحليل الكمي.

3. تقييم مدى مناسبة المنهجية والأساليب للأهداف البحثية:

• التركيز على الجوانب القانونية: بما أن الهدف من الدراسة هو تحليل مدى ملائمة التشريعات لاستخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، فإن التحليل القانوني النوعي كان ملائمًا لتحقيق هذا الهدف. الأساليب الإحصائية الكمية ليست ضرورية في هذه الحالة، حيث أن التشريعات والقوانين ليست قابلة للقياس الكمي بنفس طريقة المتغيرات التجريبية الأخرى.

4. اقتراحات للتحسين:



• استطلاعات الرأي أو المقابلات:
إضافة استطلاعات رأي أو مقابلات
مع خبراء أو إداريين يستخدمون
الذكاء الاصطناعي كان يمكن أن
يعزز الدراسة ويدعم التحليل
النوعي بمعلومات ميدانية عملية.

• إدراج دراسات حالة: كان من
الممكن أن تستفيد الدراسة من
إدراج بعض دراسات الحالة التي
تتعلق بتطبيقات فعلية للذكاء
الاصطناعي في الإدارة العامة في
دول مختلفة. هذا كان يمكن أن
يضيف بعدًا تطبيقيًا أكبر للدراسة
ويسمح بمقارنة أعمق بين النتائج
المتوقعة والفعلية.

الخلاصة

المنهجية المستخدمة في الدراسة كانت مناسبة للأهداف البحثية التي تسعى لتحليل تأثير الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية من خلال مراجعة القوانين والتشريعات. على الرغم من غياب الأساليب الإحصائية الكمية، إلا أن التحليل الكيفي للتشريعات كان كافياً لتحقيق أهداف البحث.